الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/49/L.35/Rev.1
9 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

اسبانيا، ألمانيا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنما، الدانمرك، السلفادور، السويد، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القراران ١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اللذان اعترفت فيهما بأنه لا تزال هناك في أمريكا الوسطى عراقيل كبيرة تحول دون تحقق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية بصورة كاملة، وبالحاجة الى إطار مرجعي شامل يمكن المجتمع الدولي من توجيه الدعم الى الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى، وبملاءمة زيادة الدعم بتوفير الموارد لتعزيز الأهداف المحددة، للحيلولة دون أن تؤدي القيود المادية في المنطقة الى الانتقاص من التقدم المحرز أو عكس اتجاهه،

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، وفي اجتماعاتهم اللاحقة على مستوى القمة، ولا سيما: اجتماع القمة المعقود في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛ واجتماع قمة غواسيمو بكوستاريكا، المعقود في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤؛ واجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي المعقود في ماناغوا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية المعقود مؤخرا في تيغوسيغالبا بهندوراس، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، التي حددت إطار أولويات لوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تشمل المسائل السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية،

121294 121294 94-49375

وإذ تدرك أهمية دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى، وإذ تضع في اعتبارها أن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تشكل الإطار المؤسسي للتكامل دون الاقليمي الذي يمكن من خلاله تعزيز التنمية المتكاملة بشكل فعال ومنظم ومتماسك،

واقتناعا منها بالآمال التي تراود شعوب أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتحقيق السلم والمصالحة والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبالالتزام بتسوية خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، وفقا لما تقرره هي ووفقا لتجربتها التاريخية، مع إيلاء الاحترام الكامل في الوقت نفسه لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ تعترف بأهمية عمليات حفظ السلم التي جرى الاضطلاع بها في أمريكا الوسطى عملا بقرارات مجلس الأمن وبدعم من الأمين العام،

وإذ تعترف أيضا بضرورة الحفاظ على الإنجازات المحققة وتعزيزها عن طريق مبادرات جديدة ومبتكرة تراعي الظروف الجديدة السائدة في المنطقة التي تستلزم اتباع مسار جديد يستند الى استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة في المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة وتحقيق آمال شعوب أمريكا الوسطى وحكوماتها في أن تصبح أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في المساعدة في دعم الاقتراح المتكامل المتعلق بالتنمية المستدامة المتفق عليه في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تشدد على أهمية الوفاء بالتزامات التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الاقليمي في أمريكا الوسطى، على النحو المحدد في بروتوكول تيغوسيغالبا[1] وخطة وبرنامج الاجراءات المحددة من أجل التنمية المستدامة المتفق عليهما في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواسيمو،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالسلم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بمساعدة الأمين العام ودعم مجموعة البلدان أصدقاء عملية إقرار السلم (اسبانيا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية)، وبمساهمة جمعية المجتمع المدني وغيرها من الجهات الغواتيمالية، في سياق الإطار الدستوري واتفاقات السلم،

---

(١) A/49/829-S/23310، المرفق الثالث.

وإذ تشير الى القرار ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الذي قررت الجمعية العامة بموجبه إنشاء بعثة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وفقا لتوصيات الأمين العام،

وإذ تؤكد الاهتمام الفائق الذي توليه لاختتام المفاوضات والإنهاء الفوري للمواجهة المسلحة الداخلية، ووفاء الطرفين التام بالالتزامات المتفق عليها، مما يسهم في تمكين شعب غواتيمالا من النجاح في التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد،

وإذ تضع في اعتبارها تعهد الطرفين، حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، بتحقيق الإعمال التام لحقوق الإنسان والسعي نحو إقرار السلم عن طريق الحوار والتفاوض،

وإذ تلاحظ مع الارتياح إجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية في السلفادور، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات المتبقية الملتزم بها في اتفاقات السلم، وتأكيد الموقعين عليها مجددا لتوافر الإرادة السياسية وتقديم مختلف القوى السياسية السلفادورية الدعم من أجل التعجيل بتسوية المشاكل الحيوية المعلقة التي يعتبر تنفيذها أمرا لا غنى عنه لتعزيز المصالحة وحفظ السلم وتوطيده في السلفادور،

وإذ تضع في اعتبارها الجهود التي تضطلع بها حكومة نيكاراغوا لتشجيع إقامة توافق آراء وطني واسع باعتباره أفضل وسيلة لتوطيد السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة المقترنة بالعدالة الاجتماعية،

وإذ ترحب مع الارتياح باتخاذ القرار ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والمعنون "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، الذي اعتُرف فيه بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا،

وإذ تدرك أن توطيد السلم في نيكاراغوا عامل رئيسي في عملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى، وأن هناك حاجة الى أن يواصل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لنيكارغوا لاستمرار تعزيز الإنعاش والتعمير الاقتصادي والاجتماعي فيها، بغية تقوية الديمقراطية والتغلب على آثار الحرب والآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا،

وإذ تدرك الإسهام القيم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية في عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق السلم والتنمية في أمريكا الوسطى وأهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي من أجل تحول أمريكا الوسطى تدريجيا الى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، اللذين انطلقا من المؤتمر الوزاري المعقود بين الجماعة الأوروبية وبلدان أمريكا الوسطى، وأيضا أهمية المبادرة

المشتركة للبلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة)[٢] من خلال رابطة مناصرة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تضع في اعتبارها أن العملية التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى قد انتهت في أيار/مايو ١٩٩٤ وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تولى دور "الوكالة الرائدة" الذي سبق أن اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإذ تضع في اعتبارها كذلك الاستنفاد النهائي لمهمة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى التي قامت، من خلالها، منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتعاونة، بتقديم الدعم الى الأنشطة التكميلية في عملية السلم في أمريكا الوسطى،

وإذ ترى أن "إعلان الالتزامات لصالح السكان الذين يعانون التشرد كما يعانون الصراعات والفقر المدقع في إطار توطيد السلم في أمريكا الوسطى"، المعتمد في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في الاجتماع الدولي الأخير للجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى المعقود في مكسيكو، حيث أعلنت الحكومات المجتمعة ضرورة مواصلة العناية بالسكان المشردين، عن طريق نقل التركيز من برامج حالات الطوارئ إلى استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة تعطي فيها البلدان المعنية الأولوية لمناطق أو شعوب من أجل دعم السلم واستئصال شأفة الفقر المدقع،

وإدراكا منها أن أمريكا الوسطى قد أبرمت التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى[٣]، وهي مبادرة تستهل مرحلة واعدة تنطوي على إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية ويتطلب تنفيذها بكفاءة، بذل أقصى جهد من الحكومات ومن شتى قطاعات بلدان أمريكا الوسطى، كما يتطلب دعم المجتمع الدولي، للتغلب على الأسباب الهيكلية الكامنة التي أدت إلى الأزمة في المنطقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى[٤]،

وإذ ترحب مع عميق الارتياح بالالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى[٥]،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، وبصفة خاصة الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى المعقود في غواسيمو بكوستاريكا؛ واجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى

---

(٢) تتألف مجموعة البلدان المتعاونة المسماة "مجموعة الثلاثة" من فنزويلا وكولومبيا والمكسيك.

(٣) A/49/580-S/1994/1217.

(٤) A/49/489 و Corr.1.

(٥) A/49/639-S/1994/1247.

البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا بهندوراس، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وجهودها؛

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، كما هو وارد في بروتوكول تيغوسيغالبا[١]، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة واستنادا إلى الاجتماعات الأخيرة لبلدان أمريكا الوسطى الهادفة إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون والاحترام التام لحقوق الإنسان؛

٣ - تؤكد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو[٦] الذي حدد الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المسماة "التحالف من أجل التنمية المستدامة"، وهي مبادرة متكاملة لأمريكا الوسطى في المجال السياسي، والأخلاقي، والاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، وترجمها إلى برنامج للإجراءات العاجلة التي تأمل بلدان أمريكا الوسطى أن يساعدها الاضطلاع بها بتأييد المجتمع الدولي في أن تكون نموذجا للتنمية المستدامة تحتذيه المناطق الأخرى؛

٤ - ترحب مع الارتياح بجهود بلدان أمريكا الوسطى من أجل تشجيع النمو الاقتصادي في إطار التنمية البشرية، فضلا عن التقدم المحرز في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم في المنطقة، كما يظهر جليا من العمليات الانتخابية النزيهة والشفافة التي جرت في بنما والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس؛

٥ - تشدد على تسيير منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى منذ ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ وتسجيل بروتوكول تيغوسيغالبا لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعرب عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى، تحت القيادة السياسية لرؤسائها، من أجل حفز وتوسيع عملية التكامل في سياق منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى تهيئة التعاون الفعال مع أمريكا الوسطى حتى تتمكن من تشجيع وتعزيز التكامل المطرد على الصعيد دون الإقليمي كي يصبح آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - تعيد تأكيد أهمية إيجاد نموذج جديد للأمن الإقليمي يستند إلى توازن معقول بين القوى، وسيادة السلطة المدنية، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وهو الالتزام الذي جرى التعهد به خلال الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى في غواسيمو بكوستاريكا؛

٧ - تطلب من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يوسعا دعمهما التقني والمالي من أجل الإعداد المهني لقوات الشرطة في بلدان أمريكا الوسطى بغية حماية المؤسسات الديمقراطية؛

---

(٦) A/49/340-S/1994/994، المرفق.

٨ - تحيط علما مع الارتياح بتوقيع الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي[٧]. والاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى إقامة سلم وطيد ودائم في غواتيمالا[٨]، والاتفاق المتعلق بإعادة توطين السكان المقتلعين من جذورهم بسبب المواجهة المسلحة، والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة لتحديد تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت المعاناة لشعب غواتيمالا[٩]؛

٩ - تعترف بأهمية قرار حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي التفاوض بجدية وحزم بغية التوصل إلى اتفاقات السلم دون مزيد من التأخير؛

١٠ - تناشد الأطراف المعنية التعجيل بعملية إقرار السلم في غواتيمالا والتوصل، في أقرب موعد ممكن للأجل المضروب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الى إبرام الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيد ودائم، وفقا للتعهدات الواردة في الاتفاق الإطاري؛

١١ - تكرر الإعراب عن تقديرها للأمين العام ومجموعة البلدان الصديقة لجهودها المبذولة من أجل دعم عملية السلم في غواتيمالا، وكذلك لإسهام جمعية المجتمع المدني وغيرها من الجهات الغواتيمالية، في سياق الإطار الدستوري واتفاقات السلم، لجهودها المبذولة من أجل دعم عملية السلم في غواتيمالا؛

١٢ - تحيط علما مع الارتياح بإنشاء بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وتحث الأطراف المعنية، في إطار حقوق الإنسان، على الوفاء التام بالتعهدات التي التزمت بها بموجب الاتفاقات التي وقّعت، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بهذه البعثة؛

١٣ - تحيط علما مع الارتياح بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لتنسيق الدعم المقدم الى عملية السلم، وبخاصة تنفيذ اتفاقات السلم، وتشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة لصالح السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا؛

١٤ - تطلب الى الأمين العام أن يواصل دعم عملية السلم في غواتيمالا عن طريق ممثله ومن خلال مساعدته في تنفيذ الاتفاقات؛

١٥ - تطلب من حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم بذل أقصى جهودها للوفاء بالالتزامات الحيوية التي ما زالت معلقة وفقا للاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة، وكذلك تنفيذ الاتفاقات من جميع جوانبها بشكل تام. وتطلب الى الأمين العام أن يقوم،

---

(٧) A/49/61-S/1994/53، المرفق.

(٨) A/48/928-S/1994/448، المرفقان الأول والثاني.

(٩) A/48/954-S/1994/751، المرفقان الأول والثاني.

بالتشاور مع حكومة السلفادور والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة، بوضع اجراءات تكفل حصول السلفادور، في إطار اتفاق السلم، على التعاون والمساعدة اللازمين في فترة ما بعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بهدف ضمان السلم ودعم وتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة؛

١٦ - تطلب الى جميع الدول وتدعو المؤسسات الدولية للتنمية والتمويل أن تبادر بالاستجابة بسرعة للطلب المشترك الذي قدمته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف استكمال الموارد اللازمة للتنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

١٧ - تكرر الإعراب عن تقديرها للمساهمة الفعالة والمفيدة للأمين العام وممثليه، وتشجعهم على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتوصل بنجاح الى تنفيذ جميع التعهدات التي التزمت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعبئة الموارد اللازمة للتعمير والتنمية في البلد، وهو أمر لا غنى عنه لتعزيز السلم والديمقراطية في السلفادور؛

١٨ - تعترف بالإنجازات التي حققها شعب وحكومة نيكاراغوا في جهودهما المبذولة لتعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين النيكاراغويين، وكذلك بالحوار السياسي وعملية التشاور الاقتصادي والاجتماعي بين جميع قطاعات ذلك البلد، تعزيزا لقواعد تعميره؛

١٩ - تؤيد المعاملة التي تلقاها نيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال قائمة فيها، بغية أن يدرج المجتمع الدولي والمؤسسات المالية تلك المعاملة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتعمير الاجتماعي في البلد؛

٢٠ - تعرب عن تأييدها لإنشاء فريق دعم لنيكاراغوا يضطلع، بتنسيق من الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود المبذولة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلد، وبخاصة فيما يتعلق بحل مشكلة الدين الخارجي وضمان الحصول على استثمارات وموارد جديدة تسمح باستمرار البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتعمير البلد، وتطلب الى الأمين العام مواصلة دعم هذه الجهود؛

٢١ - تؤكد أهمية إجراء حوار سياسي وتحقيق تعاون اقتصادي في إطار المؤتمر الوزاري للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة بلدان مجموعة الثلاثة بوصفها بلدانا متعاونة، وذلك بالنسبة لجهود بلدان أمريكا الوسطى في تحقيق السلم وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة؛

٢٢ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم لبلدان أمريكا الوسطى كل المساعدة الممكنة لتوطيد السلم ولاستراتيجية التنمية المستدامة في المنطقة؛

٢٣ - تسلم بأهمية البرامج التي نفذت والبرامج الجاري تنفيذها وتلك التي تنتظر التنفيذ، وإزاء استنفاد الموارد المخصصة للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، وتطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية، أن تقوم، تجنبا لانعكاس مسيرة التقدم المحرز في أمريكا الوسطى وحتى يتسنى تعزيز السلم في المنطقة عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة، بتعبئة الموارد اللازمة كيما تضع موضع التنفيذ برامج وطنية وإقليمية جديدة تدعم مضمون إعلان غواسيمو الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى الذي اعتمد في اجتماع قمة ماناغوا، والتزامات تيغوسيغالبا بشأن السلم والتنمية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢٤ - تكرر الإعراب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ ولايتهما في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، وتطلب من المجتمع الدولي أن يواصل دعم المنطقة في بذل الجهود اللازمة لتنفيذ "إعلان الالتزامات" الذي اعتمد في مكسيكو في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في إطار الاستراتيجيات الجديدة للتنمية البشرية المستدامة للقضاء على الفقر المدقع وتوطيد السلم في السياق الجديد لأمريكا الوسطى؛

٢٥ - تؤكد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي اعتمدت في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى المعقود في غواسيمو، وفي اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي المعقود في ماناغوا، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية المعقود في تيغوسيغالبا، وتحث الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة على أن تقدم لها كل دعم ممكن؛

٢٦ - تكرر تأكيد تقديرها التام وامتنانها العميق للأمين العام لجهوده التي يبذلها من أجل دعم عملية السلم في أمريكا الوسطى، وبخاصة في البلدان التي لابد لها من إقرار السلم وتوطيده وتحقيق المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة، وكذلك لمجموعات البلدان الصديقة التي أسهمت مباشرة في بلوغ تلك الأهداف؛

٢٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"؛

٢٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -